جامعة إب
مجلة الباحث الجامعي
ISSN: 2079-5068 ISSN (online): 2663-3930

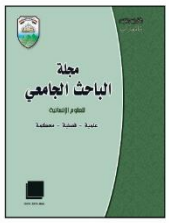

ما استدركه ابن الخباز على ابن جني فيما يُعرب بالحروف نيابة عن الحركات الأصلية من الأسماء والأفعال الخمسة

أسماء عبدالله محمد الثلايا
قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة إب، اليمن
Email: asmaaabdull1985@yahoo.com

الكلمات المفتاحية:
ابن جني، ابن الخباز، التثنية، جمع التذكير، الأسماء الستة، الأفعال الخمسة،

الملخص:

إن للغة العربية خواصًّا كثيرة، وإحدى خواصها أن لحروفها معانيَ ووظائف عدة، وهذه الأحرف عند دخولها على اللفظ الواحد قد يكون له أكثر من معنى حسب السياقات المختلفة التي يرد فيها، وقد تتبع النحاة قديمًا وحديثًا مثل هذه القضايا، وألفوا فيها العديد من المؤلفات، ويقف هذا البحث على مواطن الاستدراك عند ابن الخباز في توجيهه على ابن جني في كتاب اللمع في باب الأسماء والأفعال الخمسة التي تعرب بالحروف التي تنوب عن الحركة الأصلية، وقد اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، واقتضت مادة البحث أن يكون تقسيمه على أربعة مطالب، هي: المثنى، وجمع التذكير، والأسماء الستة، والأفعال الخمسة، وقد ذيل هذا البحث بخاتمة ذُكرتْ فيها أهم النتائج التي توصل إليها، منها: أن ما ورد من استدراكات لابن الخباز فيه فيما يعرب بحرف نيابة عن الحركة الأصلية لم يأت لبناء قاعدة جديدة في علم النحو، أو لتقرير حكم نحوي اُختُلِف فيه، وإنما ورد بتوجيهه ليحاول الإحاطة بمعظم قواعد اللغة العربية وقوانينها، كما تمثلت استدراكات ابن الخباز على ابن جني في أبواب ما يعرب بالحروف نيابة عن الحركات في شرح ما أُبهم، أو تفصيل ما أُوجز، أو معارضة رأي، وهذا يؤكد رسوخ قدمه في النحو، كما علل ابن الخباز مستدركًا أيضًا عدم تثنية الأفعال لدلالتها على حدث، وزمان، وكذلك الحروف لم تُثنَّ؛ لأن التثنية ضرب من ضروب التصريف، والحروف جوامد لا تُصرَف، أما الأسماء الستة فقد أُعرِبَتْ بالحروف؛ لأنها أشبهت المثنى والمجموع.

ما استدركه ابن الخباز على ابن جني فيما يُعرب بالحروف نيابة عن الحركات الأصلية من الأسماء والأفعال الخمسة

What Ibn al-Khabbaz Rectified about Ibn Jinni in Terms of Parsing with Letters Instead of the Original Signs

Asmaa Abdullah Muhammed Al-Thalaya
Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Ibb University, Yemen
Email: asmaaabdull1985@yahoo.com

Keywords:

Ibn Jinni,
Ibn Al-Khabbaz,
The Dual,
The Masculine Plural,
The Six Nouns,
The Five Verbs

Abstract:

Arabic language has got several properties, one of these properties is that its letters have many functions and meanings. When these letters are attached to a single word, they may have more than one meaning according to the different contexts in which indicated. The Grammarians, an old and modern, tracked such issues, and wrote several books about them. This study focused on the areas of rectification on Ibn al-Khabbaz in his commenting on Ibn Jinni in his book *Al-Lama' in the Chapter on nouns and the five verbs that are parsed by letters that replace of the original sign*. The researcher adopted the descriptive – analytical method. The research was divided into four chapters: duality and masculine plural, the six nouns, and the five verbs. This research concluded the most important findings including what as rectified by Ibn al-Khabbaz about what is parsed by letters instead of the original sign. Did not come to set a new rule in the science of grammar, or to establish a grammatical rule in which they disagree, but rather came with his comment to try to encompass most of the rules and laws of the Arabic language. Ibn al-Khabbaz's corrections on Ibn Jinni were also represented in the chapters on what is parsed by particles in letters instead of the original grammatical signs, demonstrating what was ambiguous, or detailing what was outlined, or opposing an opinion, and this confirms his deep ground knowledge in grammar. Ibn Al-Khabbaz justified that verbs are not doubled due to their indication of an event and time, as well as letters that are not doubled because making dual is a form of morphology, and letters are solid and are not subject to morphological changes. As for the six nouns, they are parsed by particles because they are similar to the dual and the plural.

مقدمة البحث:

إن وجود الدراسات النحوية وما خلفه علماء اللغة وراءهم قد أثرى التراث العربي بكثير من المصادر النحوية، وما كشفه المحققون من أمات النحو في التراث العربي استعان به الباحثون في هذا المضمار، وأدركوا من خلاله مواطن الإعجاز والبلاغة في هذه اللغة على مر السنين، وعلى الرغم من تحري النحاة الدقة والضبط؛ فإن في صنيعهم وموقفهم بعض الهنات التي يتمم فيها اللاحق ما فات على السابق، فاستفادوا منها وأفادوا، وألفوا العديد من المؤلفات، كما تناولوها بالشرح والنقد والاستدراك وغير ذلك.

ويهدف هذا البحث إلى الوقوف على مواطن الاستدراك التي استدركها ابن الخباز في كتابه (توجيه اللمع على ابن جني في كتاب اللمع)، فيما يعرب بالحروف التي تنوب عن الحركات الأصلية من الأسماء والأفعال، وقد شمل هذا البحث أربعة مطالب هي: [التثنية، جمع التذكير، الأسماء الستة، الأفعال الخمسة].

فابن الخباز كان يعرض أقوال ابن جني في اللمع ثم يشرح ويفصل ويعترض ويضيف ما أمكنه من إضافة على كتاب اللمع موضحاً من خلاله ما أشكل فهمه.

والحديث عن الاستدراك حديث مستفيض طرقه كثير من الباحثين، غير أنهم لم يتطرقوا لهذا العنوان: استدراكات ابن الخباز في كتابه توجيه اللمع على ابن جني في كتابه اللمع، فوقفت الباحثة عنده، متبعة المنهج الوصفي التحليلي، حيث يُبيّن هذا البحث مواطن الاستدراك في الأربعة المطالب السابقة عند ابن الخباز على ابن جني، وقد ذيل البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصل إليها، وقد سار البحث على النحو الآتي:

المطلب الأول: التثنية:

لم يقف ابن جني على تعريف المثنى في هذا الباب كما سار عليه النحاة الذين وضعوا له حدًا لغويًا واصطلاحيًا يبين ماهيته، وتابعه ابن الخباز في ذلك أيضًا، حيث بدأ ابن جني الحديث بذكر اختصاص المثنى بقوله: «اعلم أن التثنية للأسماء دون الأفعال والحروف»[1].

واستدرك عليه ابن الخباز هنا فبدأ بإضافة سبب وجود التثنية في الكلام حيث قال: «إنما جيء بها في الكلام للإيجاز والاختصار؛ لأن قولك: زيدان، يُغني عن: زيد وزيد»[2].

فعند التثنية تجمع اثنين ليصيرا شيئًا واحداً، فـ(زيد وزيد) يتفقان في الحروف والحركات والمعنى، فقولك: (الزيدان) يُغني عن العطف بالتثنية، وإن صار الاسم نكرة كونك تأخذ اثنين من جماعة فتخصُّهما بالعامل الموجود كأن تقول: حضر الزيدان، وكذلك في الجمع، فخروج الاثنين عن الجمع صار نكرة كقولك: هذان زيدان، وفي الجمع: هؤلاء زيدون، فصار نكرة وإن كان الواحد معرفة؛ لأنك أخرجته مخرج اثنين من جماعة[3].

ويجمع ابن السرَّاج ذلك كله حين يرى أن أصل التثنية العطف من قولك: (ثنيْتُ العودَ)، إذا

عطفته، والأصل أن يعطف اسم على اسم، فاكتفوا باسم واحد وحرف، وجعلوه عوضًا من الأسماء المعطوفة اختصارًا [4] .

ويضيف ابن الخباز تعليله الثاني في هذه القضية، وهو اختصاص التثنية بالأسماء؛ كونها تحتاج إلى التثنية؛ «لأن رجلًا، ونحوه لا يدل على غير الواحد، وإن أردنا الدلالة على اثنين قلنا: رجلان»[5]، ولكن المبرد قد سبق ابن الخباز بتحليلٍ أوضح، فهو يرى أن في التثنية يجتمع معرفة العدد ومعرفة النوع؛ وذلك حين ذَكَرتَ الواحد فقلت: رجل أو فرس أو نحو ذلك، فإذا ثنيت فقلت: رجلان أو فرسان، فقد جمعت العدد والنوع.[6]

إذن فالتثنية لا تصح إلا في النكرات دون المعارف، وإذا صح ما ذكرناه فمعلوم أنه لم يُثنَّ زيدٌ حتى يُسلب تعريفه، ويُجعل من جماعة كل واحد منهم زيد، فجرى مجرى: رجل وفرس، في أن كل واحد منهما شائع لا يخص واحدًا بعينه؛ لذلك يجوز دخول لام المعرفة عليه في التقدير، وإن لم يخرج إلى اللفظ فكأنه صار بعد نزع التعريف عنه عند تثنيته جائز فيه لك أن تقول: الزيدُ والعمرُو، وهذه من إضافات ابن جني في سر صناعة الإعراب لم يلتفت إليها ابن الخباز[7].

وابن جني يقول في تثنيته أسماء الإشارة والأسماء الموصولة: «والتثنية في الرفع: هذان، وفي النصب والجر: هذين... وللغائب: ذانك و ذينك»[8]، وابن الخباز لم يتطرق إلى مثل هذه المسألة ولم يذكر إلا بعض أسماء الإشارة التي صيغتْ في التثنية، واللغات التي وردت فيها كقوله: «أما (ذان)، كقولك: هَذَانِ الرَّجُلَانِ، وأما (تَان)، كقولك: هَاتَانِ الجَارِيتَانِ»[9]، وفي تثنية الأسماء الموصولة يقول أيضًا: «وتثنيتهما في الرفع: اللذان واللتان، وفي الجر والنصب: اللَّذينِ واللَّتينِ»[10] فاستدرك عليه ابن الخباز بقوله: «وهو معرب في التثنية؛ لأن التثنية لا بدَّ لها من الحرف، وهو يفيد الإعراب»[11]، وقد لخص قضية الاسم الموصول ابن عطية الأندلسي في قوله: «فـ(الذي) اسم مبهم ناقص يحتاج إلى صلة، وعائد، وهو مبني في إفراده وجمعه، معرب في تثنيته»[12].

وابن جني في اللمع خصَّ جميع الأسماء بالتثنية، ولم يحدد، بل له إشارات مجملة، وقليلة لم يفصل القول فيها في كتبه: سر صناعة الإعراب، والخصائص، وعلل التثنية، لكنها مجرد إشارات بسيطة، ووجدتهما –أي ابن جني وابن الخباز– في اللمع[13] وتوجيهه[14]، خَصَّا جميع الأسماء بالتثنية دون أن يحددا نوع تلك الأسماء، والصحيح أن التثنية تكون في بعض الأسماء دون غيرها، فلا يثنى إلا الواحد، ويجب أن يكون نكرة شائعًا في جنسه، فاسم الجمع لا يثنى إلا لضرورة الشعر، واسم الجنس لا يجوز تثنيته، نحو: ماء، ولبن، إلا إذا خرج عن جنسيته، فيصير: ماءان، ولَبنَان، ولا يجوز تثنية المثنى، والجمع السالم على الأصل، ولا يجوز تثنية جمع التكسير على القياس إلا لضرورة، وأسماء العدد غير المائة، والألف، والأسماء المعرَّفة مما لا يجوز تنكيره، وعدم تثنيته

أجدر كالأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، ونحوهما[15] ،والكلام في هذا الموضع يطول شرحه لكنه منثور في معظم كتب النحو واللغة.

وقد صرح ابن جني بعدم تثنية أسماء الإشارة والأسماء الموصولة في قوله: «اعلم أن أسماء الإشارة نحو: هذا وهذه، والأسماء الموصولة نحو: الذي، والتي، لا تصح تثنية شيء منها من قبل أن التثنية لا تلحق إلا النكرة؛ ذلك أن المعرفة لا تصح تثنيتها من قبل أن حد المعرفة هو: ما خص الواحد من جنسه، ولم يشع في أمته، فإذا شورك في اسمه، فقد خرج من أن يكون علمًا معروفًا، وصار مشتركًا شائعًا، فإذا كان الأمر كذلك، فلا تصح التثنية إذن إلا في النكرات دون المعارف»[16]، وإن قيل إنها بعد التثنية أصبحت شائعة في جنسها، يرد على هذا الرأي ابن جني بقوله: «وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة لا يجوز أن تنكر ولا يجوز أن يثنى شيء منها»[17]، وحجته هنا «أنها بعد التثنية على حد ما كانت عليه قبل التثنية، وذلك نحو قولك: هذان الزيدان قائمين، فنصبت قائمين بمعنى الفعل الذي دلت عليه الإشارة، والتثنية كما كنت تقول في الواحد: هذا زيدٌ قائمًا، فتجد الحال واحدة قبل التثنية وبعدها، وكذلك قولك ضربت اللذين قاما، إنما يتعرفان بالصلة كما يتعرف بها الواحد في قولك: ضربت الذي قام، والأمر في هذه الأشياء بعد التثنية هو الأمر فيها قبل التثنية»[18].

والأصل أن أسماء الإشارة والأسماء الموصولة عند أكثر النحاة غير مثناة تثنية حقيقية[19] وهو الراجح؛ لأنه كما قال ابن جني: لا تُثنَّى إلا النكرات؛ لذا تقول: الزيدان، في تثنية زيد، وتدخل الألف واللام للتعريف، بينما أسماء الإشارة والأسماء الموصولة لا تفارق التعريف البتَّة، وهذا الدليل الأول، أما الثاني: فإنك لو ثنيت (الذي) لقلت: (الَّذِيَانِ)، كما تقول في السُّقي: السُّقيَان، وفي أسماء الإشارة تقول في (هذا): (هذيان)، كما تقول في موسى: مُوسَيانِ، ولمَّا رآها بعضُ النحويين[20] بالألف في الرفع، وبالياء في النصب والجر توهم أنها مثناة حقيقة وهذا غير صحيح، فقد صيغت على صورة ما هو مثنى على الحقيقة، وليستْ تثنية للواحد فهي مثل ألفاظ الجموع في الجمع التي صيغت من غير ألفاظ الآحاد، نحو: نفر، ونسوة، وقوم، وإبل، وجماعة، ونحوها[21] ذلك أن تثنيتها على الوضع لا على الحقيقة.

وقد استدرك عليه ابن الخباز عدم تثنية الأفعال والحروف فقال: «لم تُثنَّ الأفعال؛ لأن حق المثنى أن يدل على شيئين، ولو ثُنِّيَ الفعل لدلَّ على أربعة أشياء: حَدَثين، وزمانين»[22]، وقد أتى بوجه واحد فقط، والنحاة يرون أن الأفعال لم تُثَنَّ؛ لخمسة أوجه كما ذكر أبو البقاء العكبري(616هـ)، «أحدها: إن لفظ الفعل جنس يقع بلفظه على كل أنواعه، والغرض من التثنية تعدد المسميات، والجنس لا تعدد فيه. والثاني: أن الفعل وضع دليلاً على الحدث والزمان، فلو ثني لدلَّ على حدثين وزمانين وهذا محال. والثالث: أن الفعل لا بد له من فاعل فيكون جملة، وتثنية الجمل محال، لهذا لا يثنى لفظ: تأبط شرًا، وذرى حبًا. والرابع:

أن الفعل لو ثني لكنت تقول في رجل واحد قام مرتين، أو مرارًا: قاما زيدٌ، أو قاموا زيدٌ، وهذا محال أيضًا. والخامس: أن التثنية عطف في الأصل استغني فيها بالحروف عن المعطوف، فيفضي ذلك إلى أن يقوم حرف التثنية مقام الفعل، والفاعل وذلك الفعل دالٌّ على حدث وزمان، وليس في لفظ حرف التثنية دلالة على أكثر من الكمية»[23]، وما ذكره ابن الخباز كان ثاني هذه الأوجه الخمسة.

ثم علل ابن الخباز مستدركًا أن الحروف لم تُثَنَّ؛ «لأن التثنية ضرب من التصريف، والحروف جوامد لا تصرف»[24]، والحروف أيضًا لم تثنَّ؛ لثلاثة أوجه ذكرها صاحب اللباب، هي: «الأول: إنها نائبة عن الأفعال، وإذا تعذر ذلك في الأصل ففي النائب أولى، والثاني: أن الحرف جنس واحد كالفعل، والثالث: أن معنى الحرف في غيره فلو ثنيت الحرف لأثبت له معنيين فيما معناه فيه وذلك ممتنع؛ لأن معنى الحرف غير متعدد»[25].

واستدرك ابن الخباز أيضًا معللًا أن أحرف العلة إنما كانت من علامات التثنية؛ لأنها أَوْلى الحروف العشرة بالزيادة[26]، ثم استدرك بذكر الخلاف بين النحاة في دخول أحرف العلة على التثنية والجمع، وأن مذهب ابن جني فيها كمذهبه في الأسماء الستة، وهو أن بينها علاقة المشابهة، «فحروف العلة لو سقطت لاختلفت معاني هذه الأسماء فهي تُعد حروف إعراب توجد بوجود العامل وتزول بزواله وبذلك صارت علامات»[27]، وهذا معنى قول ابن جني: «فالألف حرف الإعراب، وعلامة التثنية وعلامة الرفع»[28]، لكنه لم يبين لماذا كانت الزيادة بالحرف دون الحركة. وعلَّل النحاة ذلك بوجهين[29]: أحدهما: أن الحركة كانت في آخر الواحد إعرابًا فلو أبقوها لم يكن على التثنية دليل. والثاني: أن الاسم المعطوف مساوٍ للمعطوف عليه، فكما كان الأول حرفًا كان الدليل عليه حرفًا أيضًا.

وقال ابن جني في العلة التي من أجلها زِيْدَتْ النون في المثنى: « وَدخلت النُّون عوضا مِمَّا مَعَ الِاسْم الْوَاحِد من الْحَرَكَة والتنوين»[30]، وهو مذهب سيبويه[31]، وقد أشار ابن الخباز إلى ذلك أيضًا، وأنها زِيدَتْ للتعويض عن الحركة والتنوين في المفرد، فالمفرد يُعرب بالحركات، والتنوين علامة الصرف الذي هو أصل في الأسماء ووجب إسقاطه؛ لأنه ساكن، وهذه الحروف سواكن، وبإسقاط هذه الحروف لسكونها وسكون التنوين تزول علامة التثنية والجمع، فيؤول إلى الاستثقال، أو تحرك التنوين، فيصير نونًا لازمة، والألف والياء يمنعان لحاقهما فعوض عنهما بالنون ساكنة؛ لأن الحرف إنما تحرك لزيادة الحركة عليه، وهي غيره، فإذا زدناه مجردًا من الحركة بقي ساكنا، وقبله علامة التثنية، وهي ساكنة، فالتقى ساكنان، فحرك النون لالتقاء الساكنين[32].

وابن الخباز عبر هنا بسكوته عن هذا الرأي، وهذا دليل على موافقته لرأي سيبويه وابن جني، وهذه كانت إحدى طرق تأييده في بعض المسائل، ومذهب سيبويه وجمهور البصريين أنها عوض من الحركة والتنوين، والرأي الثاني للبصريين من قال

تكون عوضًا من الحركة والتنوين في نحو: (رجلان)، ومن الحركة في نحو: (الرجلان) ومن التنوين في نحو: (غلاما زيد)، ومنهم من قال إنها بدل من الحركة في كل موضع، ومنهم من قال: إنها بدل من التنوين في كل موضع[33].

وفي قول ابن جني في تحريك النون: «كُسِرتْ لسكونها وسكون الألف قبلها»[34]، قال ابن الخباز: «كَسْرُهَا على أصله»[35]، ولم يبين أسباب تحريك النون بالكسر دون غيرها، فمنها أن التثنية قبل الجمع، وحق الساكن إذا حرك يكون تحريكه بالكسر، فذكر كسر نون التثنية على الأصل؛ ولم يعلل ذلك بأن التثنية سابقة للجمع، ونون الجمع فتحت لئلا تلتبس بنون التثنية، حين لم يبق لها من الحركات إلا الضم والفتح، والضم مستثقل، فسقط وبقي الفتح.

كما أن الجمع يقع قبل النون فيه واو قبلها ضمة، أو ياء قبلها كسرة، فكرهوا كسرة النون، لئلا يثقل بتوالي الكسرات، أو يخرجوا من ضم إلى كسر، فسقط الكسر، وهو أولى بالإسقاط، فلم يبق إلا الفتح، فجعل الكسر للأخف، والفتح للأثقل، كما جُعل كذلك لأمن اللبس في جمع المقصور بتثنية الصحيح مثلًا فوجب الفصل هنا[36]، وابن السراج وغيره قد جعلوا كسر النون في المثنى وفتحها في الجمع على أربعة أوجه[37]، وقد أشار ابن جني فيها إلى أن من العرب من فتحها في حال الجر والنصب تشبيها لها بـ(أين وكيف)[38].

وعلى قول ابن جني: «إن أضفتَ المثنى أسقطْتَ نونَهُ للإضافة»[39].

يستدرك ابن الخباز معللًا بقوله: «إنما أُسقِطتْ نون التثنية في الإضافة؛ لأنها زيادة تفصل المثنى عمَّا بعده، ولفظها لفظ التنوين»[40]، وهو يعني أن النون قد أسقطت باعتبار أنها مضافة إلى الضمير، فسقوط النون مع الإضافة؛ لأنها بدل من التنوين ومن الحركة، ولم يكن عكس ذلك كي تحذف مع الألف واللام، وتثبت في الإضافة، وذلك لسببين:

أحدهما: أن المضاف إليه عوض من التنوين في موضعه؛ لذلك كان من تمام المضاف، وثبوت التنوين أن يكون الجمع بين العوض والمعوض، بقطع الأول عن الثاني.

والثاني: أن النون حين أثبتت مع الألف واللام بدلًا من الحركة وحدها، كانت لبيان أنها بدل من التنوين أيضًا، فحذفوها مع الإضافة عوضًا من حذفها مع الألف واللام[41]، وفي إسقاط النون أوجز ابن جني ذلك بقوله: إنها «لو كانت حرف إعراب لثبتت في الإضافة»[42]. ثم استدرك ابن الخباز على ابن جني في أحوال المثنى عند الإضافة ويرى أنه على أربعة أحوال [43]:

الأول: ثبوت أَلِفِهِ إذا كان بعدها متحرك، كقولك: قامَ غُلَامَا زَيدٍ.

والثاني: حذفها إذا كان بعدها ساكن، كقولك: قَامَ غُلَامَا لِأَمِيرٍ، وأتى بالجملة على هذه الصورة، ولم يحذف الألف، ولا يوجد بعدها ساكن فاللام مكسورة[44]، والأصل أن حذفها لا يجوز، فلا تُحذف الألف؛ لأنك لو أذهبتها لم يعلم أنك تريد الاثنين؛ ويلتبس بالمفرد[45]، حتى وإن جاء بصيغة

أُخرى فقال: قَامَ غُلامَا الأميرِ، فلا بدَّ من وجود الألف.

والثالث: إثبات الياء إذا كان بعدها متحرك، كقولك: رأيتُ غُلَامَي زَيدٍ.

والرابع: كسرها إذا لقيها ساكن، كقوله تعالى: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ﴾ [يوسف: 39]، وتشديدُ الياءِ هنا لَحْن، وهذا الكلام منثور في معظم كتب النحو بصيغ مختلفة.

المطلب الثاني: جمع التذكير [جمع المذكر السالم]:

ذكر ابن جني أن الجمع ينقسم إلى جمع تصحيح وجمع تكسير، وجمع التصحيح ينقسم إلى جمع تذكير وجمع تأنيث، وتقسيمه ضروري لاختلاف حكمي التذكير والتأنيث، واختلاف بناء الواحد ونظمه مع جمع التكسير، كما سبق أيضًا الإشارة إلى أن جمع التذكير أصل تلك الجموع وجمع التأنيث فرع عليه، وجمع التكسير فرع من جمع التأنيث، وهو الذي يرى ابن الخباز أولويته في المجيء في الكلام من التثنية؛ لأن عدته أكثر، رغم الشبه الواقع بينهما، لكن حكم جمع التأنيث من التغيير أو عدمه كحكم التثنية إلا ما استثني، تقول: غَازيات، وغَازِيَتَان[46].

وقد قال ابن جني عنه: «وهو الذي يكون في الرفع بالواو والنون، والجر والنصب بالياء والنون»[47]، واستدرك عليه ابن الخباز بأن جعله في منزلة التثنية في قوله: «هذا الجمع معرب بالحروف بمنزلة التثنية»[48]، ثم استدرك على ابن جني بأن جعل له مسمى آخر، فقال: «إنه يُسمى ذا الهجائين»[49] وعلل ذلك بقوله: «لأن هجاءه في الجر والنصب غير هجائه في الرفع، ألا ترى أن زيدين غير (زيدون)؟»[50]، والاستدراك الثالث في هذا الموضع: أن الاسم المجموع لهذا الجمع لا يخلو من أن يكون جامدًا أو مشتقًا، فإن كان جامدًا فله خمسة شروط[51]:

الأول: أن يكون مذكرًا؛ احترازًا من هند ونحوه.

الثاني: أن يكون مذكرًا حقيقيًا؛ احترازًا من حجرٍ ونحوه.

الثالث: أن يكون علمًا؛ احترازًا من رجل ونحوه.

الرابع: أن يكون من ذوي العلم؛ احترازًا من (لاحق) وهو اسم فرس ونحوه.

الخامس: أن يكون خاليًا من هاء التأنيث؛ احترازًا من طلحة ونحوه.

ويرى ابن الخباز أن الاسم إن كان مشتقًا فجميع الشروط معتبرة ماعدا الشروط السابقة، وأصدر حكمًا يقول فيه إنه: «لم يأتِ في القرآنِ عَلَى كَثْرَةِ الجُمُوعِ فيه عَلَمٌ مجمُوع»[52]، ولعله أسبق بهذا الرأي من غيره.

وفي قول ابن جني السابق في إعراب الاسم المذكر بأن يُلحق بالواو والنون في الرفع، أو الياء والنون في الجر والنصب، استدرك عليه ابن الخباز بأنْ علَّل اختيار العلامة وحركة الحرف السابق لها، ودلالة كل من هذه العلامات بقوله: «لا يخلو هذا الجمع من أن يكون مرفوعًا أو

منصوبًا أو مجرورًا، فإن كان مرفوعًا أُلحِقَ الواو المضموم ما قبلها، أما إلحاق الواو؛ فلأنها أُختُ الضمة التي هي في رفع الواحد، وأما ضم ما قبلها فللدلالة على امتزاج الجمع بالاسم، وإن كان مجرورًا أُلحِق ياء مكسور ما قبلها، أما الياء؛ فلأنها أُختُ الكسرة التي هي جر في الواحد، وأما كسر ما قبلها، فللدلالة على شدة الامتزاج، وقيل للفرق بين التثنية والجمع»[53]، وقد أشار إلى أن للتثنية أولوية في فتح ما قبل الياء تشبيهاً بالألف الذي خُصَّت به التثنية في حالة الرفع وقد سبق الحديث عنه في مبحث التثنية، ثم يعود ليستأنف حديثه عن العلامات فيقول: «إن كان منصوبًا فعلامته الياء؛ لأنه لم يبقَ للنصب علامة فحُمِلَ على الجر، وكان حمله عليه أولى لاشتراكهما في وقوعهما فضلتين»[54].

وابن جني لم يتطرق إلى ذكر الحرف السابق للعلامة، وقال في النون: «فتحت النون لسكونها وسكون الواو قبلها»[55].

فاستدرك عليه ابن الخباز بقوله: «وتلحقه بعد الواو والياء نون مفتوحة، وهي عوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد»[56].

وأشار إلى أنه قد سبق ذكره في التثنية، وقد أخذ برأي ابن جني وسيبويه؛ كون الخلاف كان قائمًا بين النحاة في سبب زيادة النون في التثنية، وابن الخباز قد عبَّر في هذا المقام بسكوته دون أن يُرجح أو يُعَلِّق برأي لأي مذهب، وذلك دليل على موافقته، وإن علَّق في بعض المسائل، مع موافقته لها، فإن تعليقه كان بغرض التوضيح، أما إن اعترض أو ردَّ ذلك الرأي فأسلوبه واضح، ونون التذكير كنون التثنية حُركتْ لكراهة توالي حرفين ساكنين في كلمة، أما في تحريكها بالفتح، فيرى ابن الخباز أنه لمعادلة اللفظ، وعلل ذلك بقوله: «لأن قبلها واوًا قبلها ضمة، و ياءً قبلها كسرة، فلو كُسرت لثقل اللفظ»[57]، وقال ابن جني في النون: «إن أضفتَ هذا الجمع أسقطتَ نونه للإضافة»[58] .

أما ابن الخباز فإن حُكم هذه النون عنده «في الثبوت مع الألف واللام والسقوط في الإضافة كحكم نون التثنية»[59] وقد سبق تفصيل ذلك.

وترى الباحثة أن ما ذهب إليه المبرد هو الراجح حيث قال: «إنك إذا ثنيت المفرد ثم أضفته، حذفت النون والألف واللام من المضاف والمضاف إليه، فتقول: هذان غلاما زيدٍ وصاحبا عمرو، فحذفت الألف واللام والنون كما فعلت في المفرد، وكذلك الجمع نحو: هؤلاء مسلمو زيد وصالحو قومهم، فإن كان الاسم الذي تضيفه مشتقًا من الفعل عاملاً فيما بعده، فإن الثاني يدخل في صلة الأول؛ وذلك قولك: هذا ضاربُ زيدٍ، وهذان ضاربَا زيدٍ، وهؤلاء ضاربو زيدٍ، فإن أدخلت الألف واللام في الأول فهو الجيد؛ لأن معناها معنى الذي، لذلك دخلتا فإذا قلت: في الواحد هذا الضارب زيدًا، وهو القاتل الرجل، فمعناه: الذي ضرب زيدًا، الذي قتل الرجل، فتنصب ما بعده؛ لأن فيه معنى الفعل، ولا معنى للأسماء غير المشتقة في ذلك، ألا ترى أنك لو قلت: هذا الغلام زيدًا كان محالا، فإن ثنيت الاسم

المشتق من الفعل لم تعاقب الإضافة الألف واللام كما لا تعاقبها النون ولكن تكون الإضافة معاقبة للنون، وذلك قولك: هذان الضاربان، فتثبت النون مع الألف واللام؛ لأنها أقوى من التنوين، وذلك أنها بدل من التنوين والحركة في الواحد: كما قلت: هذان الغلامان»[60].

واستدرك ابن الخباز بأربع صور للواو والياء مع الإضافة لم يُشر إليها ابن جني، هي[61]:

الأولى: واو مضموم ما قبلها ثابتة، كقولك: هؤلاءِ مسلمُو زيدٍ. والثانية: واو مضموم ما قبلها محذوفة في النطق فقط في حال الوصل، كقولك: هؤلاءِ مسلمُو الأميرِ. والثالثة: ياء مكسور ما قبلها ثابتة، كقولك: مررتُ بمسلمِي زيدٍ. والرابعة: ياء مكسور ما قبلها محذوفة نطقًا في حال الوصل، كقوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: 35]، فإن قلتَ: هؤلاءِ مسلمُونَ زيدًا، نَصَبتَ؛ لأنه اسم فاعل ثبتتْ نونه.

فأما ما أنشده أبو علي من قول الشاعر[62] :

رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَالٍ
لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ القِبَابِ

فالشاهد فيه أنه أثبت نون الجمع مع جر ما بعده، وذلك لجعل النون متعقب الإعراب؛ لذلك أثبتها في الإضافة.

ثم استثنى ابن الخباز (غسْلين، وزيتون)، لأنهما اسمان مفردان في آخرهما زيادتان وافقتا زيادة الإعراب في الجمع، فـ(غسلين) هو اسم على وزن (فعليل) كما ذكر سيبويه[63]، فكما أنه لا يُقال إن (سكران) تثنية لموافقته لفظ (زيدان)، كذلك لا يقال إن (غسلين وزيتون) جُمِعَ لموافقته (زَيدِينَ، وزَيدُونَ)[64]، وفي حال أن يأتي مسمى كمن قال: هذا رجلان، وقصد أنه مسمى لرجل، وكذلك في قولك: مسلمون، أن تقول: هذا مسلمين، فالإعراب يكون في النون كما في آخر الاسم المفرد، ولم يجز أن تقول: هذا رجلين قد جاء؛ لأن هذا مثال لا تكون الأسماء عليه، وكذلك في قولك: (غسلين، ويبرين، وقنسرين)، ونحو ذلك، فهو جمع جاز أن تجريه مجرى المفرد فيصير إعرابه في آخره، لكن من أطلقه كمسمى بصيغة التثنية والجمع لشخصٍ مَّا، فليس له أن يثنيه أو يجمعه فيقول: هذا مسلمانان، أو: رأيت مسلمينين؛ لأنه في هذه الحالة يثبت في الاسم رفعان ونصبان وخفضان؛ لأنه الآن قد صار بمنزلة (زعفران وقنسرين) فيجعل الإعراب في نونها[65].

وقد تميز جمع التذكير عن غيره من الجموع بأنه لما يعقل، قال ابن جني: «إنما يكون هذا الجمع للمذكرين ممن يعقل»[66]، واستدرك عليه ابن الخباز بقوله: «إنما خُصَّ ذوو العلم بهذا الجمع لأنهم مفضَّلون على سائر المخلوقات إلا الملائكة، فإنه قد اخْتُلِفَ في الأفضَلِ منهم ومن البشر»[67] واستشهد بقوله تعالى: ﴿۞وَلَقَدۡ كَرَّمۡنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ وَرَزَقۡنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلۡنَٰهُمۡ عَلَىٰ كَثِيرٖ مِّمَّنۡ خَلَقۡنَا تَفۡضِيلٗا ٧٠﴾ [الإسراء:70]، وقال ابن الخباز إنهم: «احترموا اللفظ كما احترموا المعنى فصححوه، وقد جاء هذا الجمع في صفات القديم سبحانه»[68] وذلك في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ٤٧﴾ [الذاريات: 47]، وكذلك في قوله

تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴿٢٣﴾﴾[الحجر: 23]، وهو قليل.

وقد اختصَّ بالأعلام لكثرتها فيمن يعقل، كما أنه اختص بالمذكر منها كون مسماه أفضل المسميات، وجمع السلامة قد منع التغيير فكان ذلك فضيلة له لمطابقة اللفظ للمعنى وذلك مما يستحسن فيه أيضًا، أما وصف من يعقل به فقد جُمِعَ جَمْعَ السلامةِ لأنه قد جرى على أفعاله فتقول: (يسلمون) كما تقول: (مسلمون)، وتلاحظ المطابقة، وهذا الجمع قد اختص بالعقلاء؛ لأنه خُصَّ بأفضل الجموع، كقولك: ساجدين، طائعين، فإنما هي أوصاف لمن يعقل فجرت مجرى من يعقل[69]، وهو خلاف التأنيث الذي قد يقع فيمن يعقل وما لا يعقل، وجمع التكسير الذي قد خرج عن صياغة مفرده بتكسيرها -كما سبق بيانه- فكان هذا الجمع أصل لهما.

المطلب الثالث: [الأسماء الستة]:

قال ابن جني: «واعلم أن في الأسماء الآحاد ستة أسماء تكون في الرفع بالواو، وفي النصب بالألف، وفي الجر بالياء، وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك، وفوك، وذو مال»[70]، ومثَّل لكل اسم بمثال في الرفع والنصب والجر، مؤكدًا أنها معربة بهذه الحروف (الواو والألف والياء)، وهو ما ذهب إليه ابن الخباز، غير أن ابن الخباز في هذا المقام قد استدرك عليه بقوله: «إن رفعها بالواو ونصبها بالألف، وجرها بالياء منوط بشرطين: أحدهما: أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم، والثاني: أن تكون مكبرة، تقول: جاءني أبوك، ورأيتُ أباك، ومررتُ بأبيك، وكذلك سائرها»[71].

ثم وقف ابن الخباز عند سبب إعرابها بالحروف، فقال: «وإنما أعربت بالحروف؛ لأنها أشبهت المثنى والمجموع، وذلك أن منها ما يلزم الإضافة، وهو فوك، وذو مال، ومنها ما تغلب عليه الإضافة، وهو باقيها، والإضافة فرع على الإفراد، كما أن الإضافة والجمع فرعان عليه»[72].

وقد فصَّل ابن الوراق القول هذا، وعلل اختلاف آخر هذه الأسماء في نحو: جاءني أخوك، ورأيت أخاك، ومررت بأخيك، وغيرها من الأسماء، ورأى أن الأولى أن تختلف أواخرها بالحركات، وذلك لسببين[73]:

أحدهما: أنهم قد جعلوا هذه الأسماء مختلفة الأواخر توطئة لما يكون في التثنية والجمع، فصارت هذه الأسماء أولى بالتوطئة من غيرها؛ لأنها أسماء لا تنفك من إضافة المعنى، والإضافة فرع على الأصل، كما أن التثنية والجمع فرع على الواحد، فلمَّا شابهتْ هذه الأسماء التثنية والجمع في هذا الحكم، كانت أولى من غيرها التي لا تشترك فيما بينها في معظم أحكامها.

الثاني: أن هذه الأسماء تأتي بلفظ المفرد، فتعرب بالحركات، نحو قولك: هذا أبٌ، ورأيت أبًا، ومررت بأبٍ، فقد لزمت أوساطها الحركات، فلما ردوها إلى أصلها في الإضافة، وقد كانت أوساطها تدخلها حركات الإعراب، أرادوا أن يبقوا هذا الحكم فيها، ليدل بذلك على أنها مما يصح أن يعرب بالحركات في حال الإفراد، فوجب أن يضموا

أوساطها في الرفع، فلما ضموا وسطها انقلب آخرها واوًا؛ لأنها في الأصل على وزن(فعل)، فالأولى بالحرف الأخير فيها أن يُقلب ألفًا؛ لتحركه وفتح ما قبله، والألف متى ضُمَّ ما قبلها صارت واوًا، وكذلك إذا انكسر ما قبلها صارت ياء، فلهذا وجب أن يختلف آخر هذه الأسماء بالحروف.

وقال ابن جني في إعرابها: «فالواو حرف الإعراب، وهي علامة الرفع، والألف حرف الإعراب وهي علامة النصب، والياء حرف الإعراب وهي علامة الجر»[74]، فاستدرك ابن الخباز عليه موضحًا بقوله: «وإنما أعربت بحروف العلة؛ لأنها مشابهة الحركات، وقد ذكرناه، فالواو كالضمة، والألف كالفتحة، والياء كالكسرة»[75]. وذكر أن في ماهية هذه الحروف خلاف، وأنها على ثمانية أقوال[76].

واقتصر ابن الخباز على ذكر قول ابن جني، وأبي علي؛ لأنه جعل هذا التوجيه اختصارًا لكتاب اللمع فقال: «لولا أني ضمنت الاختصار لذكرتها»[77].

وهو يرى أن الأولى أن يذكر رأي ابن جني وهو الذي قال به أبو علي فقط، الذي كان من أصحاب أبي علي ضمانًا للاختصار، فقالوا فيها: «إذا قلتَ: جاءني أبوك، فالواو بمنزلة الدال والضمة في قولك: جاءني زيدٌ، فالواو حرف الإعراب، وعلامة الإعراب، وكذلك في الألف في قولك: رأيتُ أباك بمنزلة الدال والفتحة في قولك: رأيتُ زيدًا، والياء في قولك: مررتُ بأبيك، بمنزلة الدال والكسرة في قولك: مررتُ بزيدٍ»[78].

ثم علل ابن الخباز هذا الحكم بقوله: «وإنما حكموا بذلك؛ لأن حروف العلة لو سقطت لاختلفتْ معاني هذه الأسماء فهي كحروف الإعراب، وتوجد بوجود العامل وتزول بزواله، فهي كالعلامات»[79]، وهذا معنى كلام ابن جني السابق: «فالواو حرف الإعراب وهي علامة الرفع»[80]، وهذا رأي البصريين قد أخذ به أبو علي وابن جني، وابن الخباز، وكان الراجح أيضًا من بين الآراء عند ابن الأنباري، فقد رأوا أن هذه الأسماء معربة من مكان واحد، وأن الألف والواو، والياء هي حروف الإعراب، واحتج البصريون أن الإعراب في الأصل إنما دخل الكلام لمعنى الفصل وإزالة اللبس، وللتفريق بين المعاني المختلفة كالفاعلية والمفعولية، وغيرها[81].

وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد وليس بالجمع بين إعرابين؛ كون الواحد من الإعراب يقوم مقام الآخر، فكما أنه لا يجوز أن يُجمع بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة -كما سبق توضيحه في جمع التأنيث-كذلك هنا، وكل معرب في كلام العرب ليس له إلا إعراب واحد، وما له نظير أولى مما ليس له نظير[82].

ونراه لم ينصف في هذا الحكم، فلكل حرف زائد مكان وجب أن يكون أولى به من غيره، فإن كل حرف لا يحسن معناه إلا لما يُضاف إليه، فالهاء مثلاً في الأسماء المبهمة، جعلتْ وصلة إلى النداء أقرب من غيرها من الحروف إن وضعت مكانها[83]، وكذلك النون قد تأتي زائدة، ويراعى فيها أن تناسب الموضع الذي زيدت فيه،

وكذا في أحرف الزيادة الباقية، وكان الأولى قوله: إن أحرف المد الثلاثة أولى في هذا الموضع بالزيادة، فالأحرف كثيرًا ما تُزاد، كما أن الأسماء أيضًا قد تُزاد في مواطن مخصوصة كما في باب الفصل، من جهة يتناسب فيها المضمر مع الحرف[84]، فالتحديد هنا مطلوب لمنع اللبس أو الخلط.

المطلب الرابع: [الأفعال الخمسة]:

قال ابن جني في باب إعراب الأفعال: «إذا ثنيت الضمير في الفعل وجمعته للمذكر، أو خاطبتَ المؤنث كان رفعه بثبات النون، وجزمه ونصبه بحذفها»[85]، ومثَّل له في حالة الرفع بقوله: «أنتما تقومان، وهما يقومان، وأنتم تنطلقون وهم ينطلقون، وأنت تذهبين...»[86].

وقد وقف ابن الخباز مستدركًا بقوله: «لم يجز الفصل بينه وبين هذه الضمائر، ولم يكن له حرف إعراب؛ لأن حرف إعرابه صار حشوًا، ولا يكون الضمير حرف إعرابه؛ لأنه أجنبي منه في الأصل، ولا يكون النون فيه حرف إعرابه؛ لأنه يسقط؛ ولما اتصل الضمير به اتصالًا شديدًا جعلوا إعرابه بعده، فأثبتوا النون في موضع الرفع، تقول: أنتُما تَذهَبانِ، كما تقول: أنتَ تَذهَبُ، فَتُثْبِتُها كَمَا تُثْبِتُهَا»[87].

وكان الخليل قد سبق إلى هذا الرأي بقوله: «ونون الإعراب نحو يخرجان ويخرجون ويكرمون علامة الرفع في ذلك ثبات النون»[88] .

وتابعه سيبويه، فقال: «جعلوا إعرابه في الرَّفع ثباتَ النون»[89]، وكذا ابن جني حين قال: «رفعُهُ بثباتِ النون»[90].

أما ابن الخباز فقد ذهب إلى خلاف ذلك، فقال: «لا يكون النون حرف إعرابه؛ لأنه يسقط»[91]، وقد ذكر السيوطي أن هذا الرأي للفارسي، والأصل أنها مسألة خلافية، فقد قيل: إن الإعراب بالألف والواو والياء كما أنها في المثنى والجمع السالم كذلك، ورده صاحب البسيط بأنه لو كان كذلك لثبتت النون في الأحوال الثلاثة، وقيل: الإعراب بحركات مقدرة قبل الأحرف الثلاثة والنون دليل عليها، وعليه الأخفش والسهيلي، ورده ابن مالك بعدم الحاجة إلى ذلك مع صلاحية النون له، وقيل إنها معربة ولا حرف إعراب فيها، وعليه الفارسي وهو يرى أنه لم يجز أن يكون حرف الإعراب النون لسقوطه إن تغير العامل، مع أن سقوطه من الكلمة دليل إعراب، كما أن النون حرف صحيح وليس الضمير حرف الإعراب؛ لأنه الفاعل، كما أنه ليس في آخر الكلمة، وحرف الإعراب لا يلزم الحركة، فلم يبق إلا أن تكون معربة ولا حرف إعراب فيها، وهذا ما قال به ابن الخباز[92].

والمقصود بحرف الإعراب هنا الحرف الذي تظهر عليه علامة الإعراب، فمصطلح حرف الإعراب مضطرب عند النحويين، وهو محل خلاف فيما بينهم.

والأقوال في هذه المسألة كثيرة ومتشعبة، وترى الباحثة أن الصحيح هو ما ذهب إليه الخليل

ومن تابعهُ من النحاة؛ كون باقي الأقوال فيها تمحل وإطناب، والمسألة واضحة.

وعن النون التي تكون في موضع الرفع بدلًا عن الضمة قال ابن الخباز: «وقد جاء حذفها في ضرورة الشعر»[93].

واستشهد على حذف النون للضرورة بقول الشاعر[94]:

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي
وَجْهَكِ بِالعَنْبَر وَالمِسْكِ الزَّكِيّ

فحُذفتْ النون من البيت السابق كما حُذفتْ الضمة للضرورة في قول الشاعر[95]:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ
إِثْمًا مِنَ اللهِ وَلاَ وَاغِلِ

وكما أن حذف النون في حالة الرفع جاء في النظم فقد جاء أيضًا في النثر فقد قُرِئ في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ سِحۡرَانِ تَظَٰهَرَا﴾[القصص: 48]، وفي الصحيح: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا»[96]، والأصل ألَّا يقاس على شيء من ذلك في الاختيار، وذلك لا يكون شاهدًا يُقاس به عند النحاة كونه قد ورد في الضرورة فقط، أو على لغة قوم لا تُعَمَّم لقلة شيوعها، فلا تكون قاعدة يُلغى بها الحكم الأصلي في هذه المسألة، فالأفعال الخمسة أعربت بالنون حين اشتغل محل الإعراب وهو اللام، بالضمة لتناسب الواو، وبالفتحة لتناسب الألف، وبالكسرة لتناسب الياء، ولا يصح أن يعود الإعراب عليه، ولم يكن فيه علة البناء حتى يمتنع الإعراب ألبتَّة، فجعلوا النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة للواو، فجاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله؛ لأن الضمير المرفوع المتصل كالجزء في الكلمة، ولاسيما إذا كان حرفا من أحرف العلة، فأحرف العلة يبدل بعضها من بعض في الإعراب كونها متولدة من حركات الإعراب القائم بعضها مقام بعض[97].

الخاتمة وأهم النتائج:

وفي ختام هذا البحث اتضح أن ابن الخباز قد استفاد من ابن جني ووافقه في كثير من ترجيحاته واختياراته، لكنه قد استدرك عليه في مواضع عدة كان في معظمها أقرب إلى الصواب، وتبين في هذا البحث حرص هذين العالمين على السير وفق منهج يوضح أهم ما تهدف إليه علوم النحو واللغة، وهو التيسير وتسهيل هذه العلوم وما يماثلها، وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها:

1- تمثلت استدراكات ابن الخباز على ابن جني في أبواب ما يعرب بالحروف نيابة عن الحركات في شرح ما أُبهم، أو تفصيل ما أُوجز، أو معارضة رأي، وهذا يؤكد رسوخ قدمه في النحو.

2- ما ورد من استدراكات لابن الخباز في هذا البحث لم تأت لبناء قاعدة جديدة في علم النحو، أو لتقرير حكم نحوي أُختلِف فيه، بل جاء بتوجيهه ليحاول الإحاطة بمعظم قواعد اللغة العربية وقوانينها.

3- يعد حرف الإعراب في الأفعال الخمسة من المصطلحات المضطربة عند النحويين، وهو محل خلاف بينهم، والمقصود بحرف الإعراب هنا الحرف الذي تظهر عليه علامة الإعراب، وقد

خالف ابن الخباز فيه جمهور النحاة؛ حين رأى أن النون ليست علامة إعراب.

4- كان لابن جني آراء نحوية في اللمع استدركها عليه ابن الخباز، ولكنه ناقش هذه المسائل في بعض كتبه، كما فعل في إحدى المسائل التي ناقشها في كتابه "علل التثنية".

الهوامش:

(1) أبو الفتح عثمان ابن جني(392هـ)، اللمع في العربية، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د. ط)، (د. ت)، 19.

(2) أحمد بن الحسين بن الخباز(639هـ)، توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لابن جني، تح: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط1، 1423هـ -2002م، 90.

(3) ينظر: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(285هـ)، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط3، 1994م، 323/4.

(4) ينظر: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي(316هـ)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988م، 96/1.

(5) توجيه اللمع، 90.

(6) ينظر: المقتضب، 155/2.

(7) ينظر: أبو الفتح عثمان ابن جني (392هـ)، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م، 451/2.

(8) اللمع، 104.

(9) توجيه اللمع، 315.

(10) اللمع، 188.

(11) توجيه اللمع، 488.

(12) أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي(546هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1413هـ-1993م، 75/1.

(13) اللمع، 19.

(14) توجيه اللمع، 90.

(15) ينظر: الأصول في النحو، 16/2-18. وأبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي(458هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م، 90/10.

(16) أبو الفتح عثمان ابن جني النحوي الموصلي(392هـ)، علل التثنية، تح: صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 1992م، 74.

(17) علل التثنية، 75.

(18) علل التثنية، 75.

(19) ينظر: سر صناعة الإعراب، 465/1-470، وأبو الفتح عثمان ابن جني(392هـ)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، 297/2. وأبو حيان الأندلسي(745هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 2000م، 224/1-225.

(20) ينظر: أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه(180هـ)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، (د. ت)، 411/3. والمقتضب، 278/4. والأصول في النحو، 2/ 127.

(21) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، 10/ 90.

(22) توجيه اللمع، 90.

(23) أبو البقاء العكبري(616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م،1/ 96-97.

(24) توجيه اللمع، 90.

(25) اللباب، 97/1.

(26) ينظر: توجيه اللمع، 90.

(27) توجيه اللمع، 89.

(28) اللمع، 19.
(29) ينظر: اللباب، 96/1.
(30) اللمع، 19.
(31) الكتاب، 18/1.
(32) ينظر: أبو القاسم الزجاجي (337هـ)، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979م، 163/1.
(33) ينظر: الأصول في النحو، 102/1-115. واللباب، 105/1-106.
(32) ينظر: المقتضب، 374/3.
(34) توجيه اللمع، 90.
(35) توجيه اللمع، 91.
(36) ينظر: أبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق(325هـ)، علل النحو، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999م، 164/1.
(37) الأصول في النحو، 109/1-110. أبو البركات الأنباري: (577هـ)، أسرار العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995م،70/1. واللباب، 110/1.
(38) علل التثنية، 87/1.
(39) اللمع، 19.
(40) توجيه اللمع: 91.
(41) اللباب، 107/1.
(42) علل التثنية، 53/1.
(43) توجيه اللمع، 92.
(44) ينظر: توجيه اللمع، 92.
(45) ينظر: الكتاب، 519/3.
(46) ينظر: التذييل والتكميل، 30/1-31.
(47) اللمع، 20.
(48) توجيه اللمع، 93.
(49) توجيه اللمع، 93.
(50) توجيه اللمع، 93.
(51) توجيه اللمع، 93.
(52) توجيه اللمع، 93.
(53) توجيه اللمع، 94.
(54) توجيه اللمع، 94.
(55) اللمع، 20.
(56) توجيه اللمع: 94.
(57) توجيه اللمع، 94.
(58) اللمع، 20.
(59) توجيه اللمع: 94.
(60) ينظر: المقتضب، 144/4.
(61) توجيه اللمع، 94.
(62) ينظر: جمال الدين ابن هشام الأنصاري(761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م، 843/1. وجمال الدين ابن هشام الأنصاري(761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محيّ الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط5، 1979م، محمد محيي الدين عبد الحميد،59/1. لم تهتدِ الباحثة إلى اسم قائل البيت.
(63) ينظر: الكتاب، 269/4.
(64) ينظر: توجيه اللمع، 95.
(65) ينظر: المقتضب، 36/4.
(66) اللمع، 20.
(67) توجيه اللمع، 95.
(68) توجيه اللمع، 95.
(69) ينظر: الأصول في النحو، 112/1-113.
(70) اللمع، 18.
(71) توجيه اللمع، 89.
(72) توجيه اللمع، 89.
(73) ينظر: علل النحو، 150/1-151.
(74) اللمع، 18.
(75) توجيه اللمع، 89.

(76) ينظر: أبو البركات بن الأنباري(577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، تح: جودة مبروك ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002م، مسألة(2)، 13-24.

(77) توجيه اللمع، 89.

(78) توجيه اللمع: 89.

(79) توجيه اللمع: 89.

(80) اللمع، 18.

(81) ينظر: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(911هـ)، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403، 78/1. ومحمد بن علي الصبان الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1417هـ-1997م، 35/1، وأسرار العربية، 31/1.

(82) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، 31، 16-17.

(83) ينظر: علل النحو، 345/1.

(84) ينظر: أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده(458هـ)، المخصَّص، تح: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1996م، 228/4.

(85) اللمع، 125.

(86) اللمع، 125.

(87) توجيه اللمع، 353.

(88) الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ)، الجمل في النحو، تح: فخرالدين قباوة، ط5، 1995م، 331/1.

(89) الكتاب، 1/ 19.

(90) اللمع، 125.

(91) توجيه اللمع، 354.

(92) ينظر: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د. ط)، (د. ت)، 200/1.

(93) توجيه اللمع، 354.

(94) المحكم والمحيط الأعظم، 753/6. ومحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري(711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، 426/10(دلك).

(95) البيت لأمرئ القيس، قاله حينما أدرك ثأر أبيه فتحلّل من نذره ألاّ يشرب الخمر حتى يثأَرَ به، والمستحقب: المكتسب المحتمل، والواغل: الدّاخلُ على القوم يشربون ولم يُدْعَ، والشّاهدُ فيه: (أشربْ)، حيث سكّن الباء، وهي لام الفعل من غير جازم للضّرورة الشّعريّة، يُنظر هذا البيتُ في: الكتاب، 204/4، وأبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك(216هـ)، الأصمعيات، تح: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط7، 1993م، 130.

(96) معمر بن راشد الأزدي(151هـ)، الجامع، تح: حبيب الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1403هـ، 385/10.

(97) ينظر: رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي(688هـ)، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عُمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1996م، 23/4-24.

المصادر والمراجع:

1. أبو البركات الأنباري(577هـ)، أسرار العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995م.
2. أبو البركات بن الأنباري(577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، تح: جودة مبروك ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ،القاهرة، ط1، 2002م.

3. أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه(180هـ)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، (د. ت).
4. أبو البقاء العكبري(616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م.
5. أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي(316هـ)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988م.
6. أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي(458هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
7. أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده(458هـ)، المخصَّص، تح: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1996م.
8. أبو حيان الأندلسي(745هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 2000م.
9. أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك(216هـ)، الأصمعيات، تح: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط7، 1993م.
10. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(285هـ)، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط3، 1994م.
11. أبو الفتح عثمان ابن جني(392هـ)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، (د. ط)، (د. ت).
12. أبو الفتح عثمان ابن جني (392هـ)، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م.
13. أبو الفتح عثمان ابن جني النحوي الموصلي(392هـ)، علل التثنية، تح: صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 1992م.
14. أبو الفتح عثمان ابن جني(392هـ)، اللمع في العربية، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د. ط)، (د. ت).
15. أبو القاسم الزجاجي (337هـ)، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979م.
16. أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي(546هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1413هـ-1993م.
17. أحمد بن الحسين بن الخباز(639هـ)، توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لابن جني، تح: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط1، 1423هـ -2002م.

18. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د. ط)، (د. ت).
19. جمال الدين ابن هشام الأنصاري(761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط5، 1979م.
20. جمال الدين ابن هشام الأنصاري(761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.
21. الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ)، الجمل في النحو، تح: فخرالدين قباوة، ط5، 1995م.
22. رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي(688هـ)، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عُمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1996م.
23. عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(911هـ)، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ.
24. أبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق(325هـ)، علل النحو، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999م.
25. محمد بن علي الصبان الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1417هـ–1997م.
26. محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري(711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، (د. ت).
27. معمر بن راشد الأزدي(151هـ)، الجامع، تح: حبيب الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1403هـ.